صحافيون إسرائيليون يعقبون على نتائج انتخابات آذار ٢٠٠٦

الصحافي غدعون سبيرو

أطلق معلقون وكتّاب أعمدة وسياسيون من الوسط واليسار (كثيرون وليس الجميع) صيحات التبجيل والإكبار وصفقوا طرباً إزاء نتائج الإنتخابات (البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة). وبحسب قولهم فقد هُـزِمَ المستوطنون، وتحطم الليكود وهناك "أغلبية واضحة" للانسحاب و "التجميع" ولاتفاق سلام. بضربة واحدة انتهى عهد اليمين والمستوطنين.

لكنني أقل تفاؤلاً والصورة أبعد من أن تكون مشجعة إلى هذا الحد. صحيح أن الليكود بزعامة نتنياهو تعرّض لضربة في الرأس، وهذه بالتأكيد مناسبة للاحتفال والفرحة، ولكن بتواضع. فإذا قمنا بإحصاء المعسكر اليميني العنصري فسوف لا نجد العكس فقط، بل وسنجد أن هذا المعسكر يشكل قرابة نصف الكنيست، وسيرفع المبالغون حجمه إلى أغلبية مطلقة، أي ٥٠٪ +١.

المعسكر العنصري اليميني المكشوف: "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا)، الاتحاد الوطني، شاس، أغودات يسرائيل والليكود، يضم ٥٠ عضواً في الكنيست، وإذا أضفنا إليهم أعضاء "كاديما" مثل المستوطن عتنئيل شنلر أو نائبة الوزير روحاما أبرهام، فسنصل بسهولة إلى أكثر من ٦٠ عضواً.

فالمستوطنون مع الأسف لم يهزموا بعد. في الكنيست الـ١٦ وصل عدد أعضاء الكنيست الممثلين لأحزاب الاتحاد الوطني، "يسرائيل بيتينو" و "المفدال" إلى ١٢ عضواً. في الكنيست الجديدة، الـ ١٧، إزدادت هذه الكتل الثلاث إلى ٢٠ عضو كنيست.

إحدى سمات العنصرية المنفلتة من عقالها، بما في ذلك في الكنيست الجديد، تتمثل في استخدام التعبير العنصري المقيت "أغلبية يهودية". صحافيون من التيار المركزي في الإعلام

منذ أن قررت التصويت في الإنتخابات، بقيت متردداً حتى اللحظة الأخيرة إزاء ورقة الإقتراع. وقد كان للبند الوارد في برنامج قائمة "الجبهة" ("حداش") والمتعلق بمناهضة أسلحة الدمار الشامل ومطالبة إسرائيل بنزع سلاحها الذري، وزناً مهماً في اختياري.

الإسرائيلي، المكتوب والالكتروني، يتحدثون عن الحاجة إلى "أغلبية يهودية" من أجل خطة مرتبطة بانسحاب من "المناطق"، كشيء بدهي أو مفروغ منه. وهؤلاء لا يحسبون ببساطة أعضاء الكنيست العرب.

لغاية كتابة هذه السطور لم يكن من الواضح بعد ما هي طبيعة الائتلاف الحكومي الذي سيتشكل، لكن إيهود أولمرت، المرشح لتأليف الحكومة، يجري اتصالات "مع جميع اليهود"، بما في ذلك مع أبيغدور ليبرمان (زعيم حزب "يسرائيل بيتينو") ومع حزب "شاس"، وبطبيعة الحال فإن هذين الحزبين سيضعان ثيتو على انسحاب أُحادي الجانب من "المناطق". وبالقطع لن يكون هناك مجال للتوصل إلى اتفاق سلام، إذ أن الأحزاب ابتداءً من "العمل" وكل من يقف إلى يمينه، ليست مستعدة للانسحاب إلى حدود الخط الأخضر (حدود حزيران ١٩٦٧).

حزب "كاديما"، الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد، سيؤول إلى التفكك والانهيار التام. والجبهة الموحدة التي جرى التظاهر بها وعرضها قبل الانتخابات لن تستطيع لفترة طويلة إخفاء التصدعات والشروخ القائمة داخلها.

في ضوء النزاعات والمشاحنات التي يمكن توقع نشوبها داخل الائتلاف، لست واثقاً من جهتي أن انسحاباً أُحادياً آخر سوف يتم، ولكن إذا ما حصل ذلك (وهو ما لن يعترض عليه أحد من معارضي الاحتلال) فإنه لن يأتِ بالسلام المنشود، أو بحدود دائمة، وإنما سيؤدي فقط إلى قيام حدود مؤقتة جديدة ستتواصل انطلاقاً منها المقاومة ضد الاحتلال، وستسفك الكثير من الدماء في الطريق إلى الانسحاب الكامل والناجز.

شعار "الأجندة الاجتماعية" يُستغل ويُسْتَخْدَمُ اليوم من قِبَل العديد من الأحزاب، لكن هذه الأحزاب لا تتفق في رؤيتها لمضامينه ومعانيه.

حزب المتقاعدين، الذي كان مفاجأة الانتخابات، هو حزب فئوي لا يسعى لتحقيق ثورة اجتماعية، فهو يضم في رئاسة قائمته المتقاعد والمليونير رافي إيتان، إضافة إلى ستة متقاعدين آخرين "أثرياء" من كبار الموظفين السابقين في شركة الكهرباء وما شابه من أماكن العمل التي توجد فيها لجان عمال قوية حرصت على ضمان شروط تقاعد ممتازة لأعضائها. وعلى الأرجح فإن حزب المتقاعدين سيكون جزءاً من أي إئتلاف مستقبلي. كذلك فإن أجندة "شاس" الإجتماعية ليست معمولة من نوع يؤدي إلى إعادة بناء أو إصلاح إجتماعي جذري.

صحيح إن نضال "شاس" من أجل إعادة المخصصات التي قام (بنيامين) نتنياهو بتقليصها هو نضال مهم، لكنه مقيد أو محصور بمنظور بنية المجتمع الإسرائيلي. و "شاس"، التي يرتبط زعماؤها بعلاقات وثيقة مع العديد من أصحاب رؤوس الأموال، تعمل بطريقة تقديم قروض بلا فوائد للمحتاجين، وهي تسعى إلى الإبقاء على التبعية التي تخلقها هذه الطريقة، بين المحتاجين والحزب، نظراً لأن ذلك يشكل أحد منابع قوة الحركة. إن كل من يتحرى أو يراجع ما حدث أثناء مشاركة "شاس" في الحكومة سوف يلاحظ أن الفجوات والفوارق بين الفقراء والأغنياء قد إزدادت في السنوات التي أمضتها "شاس" في الحكومة.

الهالة الإشتراكية الديمقراطية التي يدعيها حزب "العمل" برئاسة عمير بيريتس، ما زالت بمثابة لغز غامض حتى الآن... فهل سيكون الحزب مزيجاً من حزبي شاس و المتقاعدين، بمعنى إصلاحات شكلية في توزيع المخصصات وبعض التحسينات في ميزانية الأدوية، أم أنه سيفاجأ بالمناداة بثورة اجتماعية حقيقية وبتوزيع جديد للمداخيل يقلص بشكل حاسم الفجوات غير المحتملة في المجتمع الإسرائيلي؟

ولكن طالما أن بيريتس أعلن أنه لن تفرض ضرائب جديدة على ذوي المداخيل العالية (الجنونية!) فإنني أشك في إمكانية حدوث أي إنقلاب أو تغيير جذري.

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) هي الحزب الوحيد الذي يُنادي بإقامة مجتمع إشتراكي ينشد السلام و المساواة.

منذ أن قررت التصويت في الإنتخابات، بقيت متردداً حتى اللحظة الأخيرة إزاء ورقة الإقتراع. وقد كان للبند الوارد في برنامج قائمة

الأجندة القومية عملية تغيير، حتى وإن كانت ستنفجر في وجهنا جميعاً، عاجلاً أم آجلاً، حسبما أعتقد، الكثير الكثير من المشكلات الحقيقية والصعبة جداً في المجال السياسي.
كذلك الأمر، فإن الخارطة السياسية الإسرائيلية تشهد هي الأخرى عملية تغيير، فالليكود لم يعد البيت السياسي لأبناء الطوائف الشرقية، بينما لا يشكل حزب "كاديما" في الواقع، "بيتاً سياسياً" لأحد. حزب "العمل" غير وجهه واستقطب جمهوراً جديداً من المصوتين.

"الجبهة" ("حداش") والمتعلق بمناهضة أسلحة الدمار الشامل ومطالبة إسرائيل بنزع سلاحها الذري، وزناً مهماً في اختياري.

ويمكن القول أن تصويتي كان بدرجة كبيرة "تصويتاً ذرياً"، بنفس المعنى الذي أتوقع فيه من أعضاء القائمة، وخاصة من دوف حنين، رجل الأيديولوجيا و البيئة، التعاون مع الذين يناضلون من خارج البرلمان (الكنيست) ضد السلاح الذري، و أن يقيموا لوبي داخل الكنيست لا يكف عن النضال من أجل الموضوع ذاته وإلى أن تقوم إسرائيل بفتح مفاعلها و منشآتها النووية في ديمونا أمام التفتيش و الرقابة الدوليين فضلاً عن نزع أسلحتها النووية و الكيميائية و البيولوجية.

آمل أن تتعاون كتلتا "الجبهة" و "التجمع الوطني الديمقراطي" في هذه المواضيع و غيرها و أن تطرحا على الأجندة المطلب برفع القيود المفروضة على مردخاي فعنونو، حتى يتمكن من مغادرة إسرائيل بعد أن ظل طوال ١٨ عاماً سجين ضمير فيها.

وكتب يوءاب شمير

لو كان سكان "كفار شمرياهو" هم الذين سيقررون وحدهم تركيبة الكنيست الـ ١٧، لكان حزب "كاديما" قد حصل على أكثر من ٦٠ مقعداً، إذ أن ٥١٪ من المقترعين هناك قالوا نعم لـ أولمرت. في المقابل تراجع حزب "العمل" في "كفار شمرياهو" من ٣٨٪ في انتخابات ٢٠٠٣ إلى ١٥٪ فقط في الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٦)، وهذا يعني إنقلاب.

في "سافيون" أيضاً قالوا نعم لأولمرت، إذ حصل حزب كاديما هناك على حوالي ٤٧٪ من الأصوات، فيما تهاوى حزب "العمل" من ٣٢٪ إلى ١٤٪.

"رمات هاشارون" قالت أيضاً نعم، بحصول "كاديما" على ٣٨٪ من الأصوات. أما حزب "العمل" فَفقد هناك ثلث قوته، بهبوطه من ٣١٪ إلى ١٩٪ من الأصوات. وفي هرتسليا و رعنانا قالوا كذلك نعم، بتصويت ٣٥٪ من الناخبين هناك لصالح "كاديما"، فيما هبط حزب "العمل" من ٢٤٪ إلى ١٧٪ فقط.

في مدن أقل ثراءً وغِناً مثل حيفا، غبعتايم، رمات غان، حصل حزب "كديما" على ٣٠٪ من الأصوات تقرياً، وفقد حزب "العمل" في المدينتين الأخيرتين نحو ٨٪ من المصوتين مقارنة مع الانتخابات السابقة، ليبقى الحزب الثاني فيهما.

في أشدود خرج حزب "هيئحود هليئومي" (الاتحاد الوطني) بزعامة أبيغدور ليبرمان كأكبر الأحزاب في المدينة بحصوله على ٢٠٪ من أصوات الناخبي فيها. وكذلك في "أشكلون" (عسقلان) حيث حصل الحزب (اليميني ذاته) على ٢٢٪ من الأصوات. بئر السبع التي تعد واحدة من المدن الكبرى في إسرائيل، صوتت أيضاً لحزب "الاتحاد الوطني" الذي حصل فيها على ٢٠٪ من أصوات الناخبين.

في هذه المدن الثلاث لم يحصل حزب "كديما" سوى على ٢٠٪ من الأصوات، أما حزب "العمل" فقد حافظ في أشدود وعسقلان على قوته، إذ حصل على ١٠٪ من أصوات المقترعين. وفي بئر السبع ارتفع "العمل" من ١٣٪ إلى ١٦٪.

في "كريات شمونه"، التي صوتت في انتخابات ٢٠٠٣ لصالح حزب "الليكود" بنسبة ٥٠٪، تحول حزب "العمل" إلى أكبر الأحزاب في المدينة بحصوله على ١٨٪ من الأصوات، مقابل ١١٪ حصل عليها في الانتخابات السابقة. كذلك أصبح حزب "العمل" في بلدة "شلومي" الحزب الأكبر بحصوله على ٢١٪ من الأصوات مقابل ١٢٪ فقط حصل عليها (في البلدة) في انتخابات ٢٠٠٣.

وفي "بيت شآن" (بيسان) ارتفع "العمل" من ١٠٪ إلى ١٦٪. لقد ازدادت قوة حزب "العمل" بصورة ملموسة أيضاً في بلدات الضواحي ومدن التطوير في جنوبي البلاد، حيث ارتفعت نسبة التأييد له في إيلات من ١٥٪ إلى ٢١٪، وفي "أوفيكيم" من ٩٪ إلى ١٦٪، وفي "بروحام" من ١١٪ إلى ١٥٪ وفي ديمونا ارتفعت قوة الحزب من ١٠٪ إلى ١٨٪ من الأصوات.

في الكثير من هذه التجمعات لم يكن حزب "كاديما" هو المنافس الرئيسي لـ "العمل" وإنما بالذات حركة "شاس" و قائمة "الإتحاد الوطني".

ما أريد قوله، بناء على ذلك، هو أن الأجندة القومية تشهد عملية تغيير، حتى وإن كانت ستنفجر في وجهنا جميعاً، عاجلاً أم آجلاً، حسبما أعتقد، الكثير الكثير من المشكلات الحقيقية والصعبة جداً في المجال السياسي.

كذلك الأمر، فإن الخارطة السياسية الإسرائيلية تشهد هي الأخرى عملية تغيير، فالليكود لم يعد البيت السياسي لأبناء الطوائف الشرقية، بينما لا يشكل حزب "كاديما" في الواقع، "بيتاً سياسياً" لأحد. حزب "العمل" غير وجهه واستقطب جمهوراً جديداً من المصوتين.

أبيغدور ليبرمان وبنيامين نتنياهو يمثلان نظرياً يمينا كلاسيكياً يعزف على وتر المشاعر والكرامة القومية والطائفية بهدف امتلاك السلطة والقوة. قائمة "المتقاعدين" التي حصلت على ٧ مقاعد، تعد بمثابة "شينوي" الجديد.

في ضوء كل ذلك هل نجح عمير بيريتس أم فشل؟! هل كانت هذه انتخابات سياسية–أمنية، أم اجتماعية–اقتصادية؟! الإجابة منوطة بمن نصدق أو نثق... بالناخبين أم بالمنتخَبين؟ ومنوط بالصحيفة التي يصرحون لها ...الخ!

وكان إيهود أولمرت قد أعلن أن انتخابات ٢٠٠٦ ستكون بمثابة استفتاء على "خطة التجميع" التي اقترحها. الطبقتان، المتوسطة والعليا في إسرائيل، في المدن الكبيرة وفي مركز البلاد، قالت بكيفية ما، نعم للخطة، وأعطت أولمرت ٢٩ مقعداً. عمير بيريتس، الذي يعتبر بطبيعته حمامة تنشد السلام، تحدث من جهته عن الفقر وعن زيادة أجر الحد الأدنى وحصل على ١٩ مقعداً. من ناحية عددية هذا لم يكف هذه المرة للإنقلاب المنشود.

ولكن، إذا أُقرت خطة أولمرت (خطة "تجميع المستوطنات") وتحققت بتأييد واضح من حزب "العمل"، وإذا استمر عمير بيريتس في تربية حزبه على عدم الخوف من "شاس" وبالتالي تبني واحتضان المستائين من حزب الليكود بشكل نهائي ... وإذا ما خاب أمل الشارع الروسي من زعيمه أبيغدور ليبرمان، فإن الإنتخابات المقبلة يمكن أن تشكل حقاً استفتاء عاماً اجتماعياً اقتصادياً. سوف ننتظر بصبر.

وكتب الصحافي حاييم برعام

في عام ١٩٩٩ احتشد عشرات الآلاف في ميدان رابين وهتفوا مخاطبين إيهود باراك، المنتشي بفوزه الساحق في الانتخابات أمام منافسه بنيامين نتنياهو، "إلاّ شاس!". ما من شك في أن رغبة وعاطفة هؤلاء المناوئين لـ "شاس" كانت صادقة، لكن ترجمتها إلى "صيحة حرب" سياسية كانت كارثية تماماً. فمنذ تلك اللحظة حيك "الإنقلاب" المقبل الذي جاء بأريئيل شارون إلى رئاسة الحكومة. مستشارو باراك لشؤون العلاقات العامة نصحوه في الواقع بالإعتذار للجمهور الشرقي عن أخطاء "مباي"، غير أن الجماهير الشرقية ظلت تذكر في شكل أساسي ذلك السلوك الأخرق لمؤيدي باراك في ذاك اليوم السيئ في ساحة رابين.

في هذه الآونة انتشرت "الحروب" والصراعات الطبقية كالنار في الهشيم، وأضحت الملامح الرئيسية لساحات الصراع أكثر وضوحاً، فيما يواصل إسرائيليون كثيرون قولبة وتصميم أيديولوجيتهم تمشياً مع المصالح الإقتصادية وذلك دون أن يدفعوا حتى ضريبة كلامية لسياسة النزاع الإسرائيلي–العربي.

في الأسبوعين التاليين للإنتخابات (إنتخابات ٢٨ آذار) حاول المتحدثون باسم البرجوازية تزوير التاريخ، وذر الرماد في العيون والتشدق بكلمات جوفاء وكل ذلك حتى لا نستنتج الإستنتاجات الطبقية الصحيحة من الأحداث السياسية. دان مارغليت حاول، في صحيفة "معاريف"، التأثير على صديقه الحميم إيهود أولمرت باتجاه إقامة إئتلاف يميني، وقَزَّمَ آخرون إنجازات عمير بيريتس واستغلوا جيداً خطأه الشنيع في بداية المفاوضات الإئتلافية وذلك لحرمانه من ترجمة وتجسيد مكانته الجديدة كشريك أساسي في الإئتلاف وفي التغييرات البنيوية في الإقتصاد الإسرائيلي.

كذلك فقد بدت قلة الخبرة السياسية لدى ممثلي المتقاعدين كما لو أنها مكسباً حصرياً لأنصار "كاديما". معظم المحللين عملوا كل ما في وسعهم من أجل بث الفرقة والانقسام وخلط المواقف

شاس قوية رغم "القصف"

البرغماتية بالمسائل المبدئية، وبلورة إستراتيجية فعالة تقوم على مبدأ "فرِّق تَسُد".

"شاس" أيضاً تحولت إلى هدف لحملة تشويه جديدة، تبعتها حملة شرسة ودنيئة شُنَّت على الحركة من كل اتجاه في محاولة لنزع الشرعية عنها. وعلى ما يبدو فإن المراسلين الإقتصاديين المتصدرين يفضلون حتى الفاشيين على المتدينين الحريديم الذين توجد لهم مصلحة في التغيير الإجتماعي. نحاميا شترسلر، المعلق الإقتصادي في صحيفة "هآرتس" نجح مؤخراً في مفاجأتي حيث برهن في مقالة له –("نعم لليبرمان، لا لشاس" ٤ نيسان) بالرغم من أنه يعد من تيار الليبراليين الجدد– على مقولات الماركسيين الأشد تعصباً.

هذا المعلق البارز، الذي كان لديه دائماً خطوط حمراء في القضايا السياسية، أدرك قبل سنوات عديدة أنه لا يمكن الإندماج في سيرورات اقتصادية عالمية دون تبني عدد من الفرضيات الأساسية السائدة في الغرب، ودون الرفض التام للتوسع الإقليمي ولانتهاك قواعد القانون الدولي في المناطق المحتلة وللعنصرية السافرة.

لقد كان شترسلر دائماً حمامة بيضاء، وتنبأ مثل طومي لبيد بمواضيع إقتصادية–إجتماعية، ووقف إلى يسار زهافا غالؤون (ميريتس) في مواضيع سياسية مرتبطة بالنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني. غير أن شترسلر أخفق في لحظة الحقيقة. صحيح أنه حاول تمويه الحملة البشعة ضد "شاس"، لكنه لم يستطع لجم لسانه السليط الذي عاد ليتهجم دون هوادة على الناموس العام وعلى الاستقامة الخلقية. كذلك كان تحليله هذه المرة تبسيطياً بصورة مريعة، وقد ألغى باستخفاف تام القاعدة الإجتماعية والفكرية التي تنطلق منها "شاس"، وكانت بمثابة الرافعة للفوز المدهش الذي حققته الحركة في الانتخابات، ويكتفي شترسلر بالعبارة المخزية التالية: "إنها (شاس) حزب تتلخص أيديولوجيته في الحياة دون عمل. لقد أعلن زعماء شاس أن هدفه هو إعادة مخصصات الأولاد إلى حجمها السابق، واستعادة مخصصات ضمان الدخل و بالطبع أيضاً مخصصات الطائفة".

أنا أعرف مئات الأشخاص الذين يهزون الآن رؤوسهم موافقين على هذا الكلام، متناسين أن شترسلر نفسه "حارب" طوال حياته ضد العمال وإلى جانب سماسرة رأس المال. فكل ما يسعى إليه هو إضعاف و تقويض قدرة جمهور العمال و المستخدمين في الدفاع عن أنفسهم أمام أصحاب رؤوس الأموال. والمخصصات التي يتحدث عنها هي التي تتيح إطعام أعدادٍ كبيرة من الأطفال الذين يعيشون في ظروف من سوء التغذية، وتشغيل البقالات والحوانيت الصغيرة وهي التي تمكن بكيفية ما أيضاً من تدوير وزحزحة دواليب الاقتصاد البائس والمتعثر في مدن وبلدات التطوير والأحياء الفقيرة، وعلى عكس شترسلر، فنحن لا نعتبر النضال من أجل هذه المخصصات شرعياً وحسب، بل وعادل أيضاً.

انشقاق "الليكود" كان في المحصلة هو الحدث الأبرز والأهم، وهذا نتيجة لنقاش فرض على الحزب في ضوء انعدام إمكانية مواصلة السيطرة على الفلسطينيين بالطرق والأساليب القديمة. وقد اقترح معاونو شارون اختصار خطوط الجبهة كخطوة للحفاظ على جوهر الاحتلال (مع كتل الاستيطان وغور الأردن) وذلك مقابل نتنياهو ولنداو وأنصارهما دعاة "عدم التنازل حتى ولو عن شبر واحد"! إذا استمر التجاذب الشديد الدائر حالياً داخل بقايا الليكود، بين نتنياهو وسيلفان شالوم، وإذا انضم جزء آخر من هذا الحزب إلى حكومة أولمرت أو حتى إلى حزب "كاديما"، فسيتضح أن كل الليكود القديم تقريباً أصبح متواجداً هناك، في "كاديما"، وأنه عاد إلى التكتل مجدداً.

وكتب الصحافي شموئيل أمير

ينشد الجمهور في إسرائيل السلام والثورة الاجتماعية وهو مستعد لأن يتحمَّل حتى اليسار، ولكن دون دفع ثمن. انتخبوا "كاديما" من أجل السلام، وانتخبوا عمير بيريتس من أجل "الثورة الاجتماعية". ولكن بدلاً من السلام حصلنا على "تجميع" (وحتى هذا [التجميع] لن يتحقق في هذه المرحلة إذ حذف أولمرت في خطاب فوزه هذه الكلمة بغية تمكين اليمين من الدخول إلى الحكومة، أي أنه سيدخل معارضي خطة التجميع حتى يتمكن من تنفيذها). وعلى ما يبدو فإن بيريتس سيتسلم على الأرجح حقيبة وزارة الدفاع حيث توجد هناك –هكذا يعدوننا– الكثير من القضايا والمواضيع الاجتماعية (مثل موضوع الصناعات العسكرية!).

التحول الكبير الذي طرأ لدى (حاييم) رامون استند إلى "الاكتشاف" بأنه ما من فرق كبير بين رجالات الليكود و "العمل". هذا السر الكبير معروف لليسار منذ سنوات طويلة ولكن عندما أدعى اليسار ذلك قوبل بالرفض خاصة من جانب أوساط اليسار الصهيوني. ليس صحيحاً أن اليسار لا يقر بالفوارق و الاختلافات بما في ذلك حتى الفوارق بين الألوان، لكنه لا ينبهر بالألوان وإنما يوجه أسئلة جوهرية، منها مثلاً: "هل تؤيدون في نهاية المطاف استمرار الاحتلال، و إنكار حقوق اللاجئين؟". مؤكد إن هناك اختلافات و فوارق بين الأحزاب، أحدها يتعلق بكيفية الترويج لهذه البضاعة. "ميريتس" مثلاً تسوق تأييدها لاستمرار الاحتلال تحت شعارات من قبيل "لا للحوار مع حماس" أو لا يجوز قبول حق العودة للاجئين" أو بالانضمام إلى جوقة الوفاق الوطني التي تردد "لا يوجد شريك!" و "عرفات يتحمل مسؤولية كل ما حصل!" وقد يكون من المفيد التذكير بما صرّح به يوسي سريد عقب استقالته من الكنيست، حيث قال رداً على سؤال إن أكبر خطأ ارتكبه هو كونه (أي سريد) تحفظ من عرفات في وقت متأخر، أو بعد فوات الأوان.

حزب "العمل" لديه بالطبع صِيَغ أخرى لتسويغ الاحتلال سواء في الماضي أو الحاضر: فهم (زعماء "العمل") يؤيدون "خطة التجميع" إذا فشلت المفاوضات المباشرة (مع الفلسطينيين) ويرفضون التحادث مع "حماس" ...الخ.

المقرر النهائي اليوم وسط الألوان المختلفة هو أن هذين الحزبين ("العمل" و "ميرتس") مستعدان للانضمام إلى إئتلاف أولمرت وأن "يحاربا ضد الإرهاب".

انشقاق "الليكود" كان في المحصلة هو الحدث الأبرز والأهم، وهذا نتيجة لنقاش فرض على الحزب في ضوء انعدام إمكانية مواصلة السيطرة على الفلسطينيين بالطرق والأساليب القديمة. وقد اقترح معاونو شارون اختصار خطوط الجبهة كخطوة للحفاظ على جوهر الاحتلال (مع كتل الاستيطان وغور الأردن) وذلك مقابل نتنياهو ولنداو وأنصارهما دعاة "عدم التنازل حتى ولو عن شبر واحد"! لكن الواقع كان في صالح أو إلى جانب شارون، والجدير بالذكر أن مؤيدي نتنياهو داخل الليكود أيدوا "خطة الانفصال". إذا استمر التجاذب الشديد الدائر حالياً داخل بقايا الليكود، بين نتنياهو وسيلفان شالوم، وإذا انضم جزء آخر من هذا الحزب إلى حكومة أولمرت أو حتى إلى حزب "كاديما"، فسيتضح أن كل الليكود القديم تقريباً أصبح متواجداً هناك، في "كاديما"، وأنه عاد إلى التكتل مجدداً. لكن في السياسة تَحْدُث أحياناً أشياء غريبة ... فقد اعتبرت غالبية الجمهور أن خطط الانفصال عن قطاع غزة وإخلاء "غوش قطيف" و "خطة التجميع" بمثابة مشروع للسلام الأمر الذي خلق مناخاً ومزاجاً عاماً أثرا أكثر من أي عامل آخر على نتائج الانتخابات. هذه الأجواء خلقت الانطباع بأننا نقترب من السلام أو على الأقل الانسحاب من المناطق الفلسطينية.

على هذه الأرضية بدت فجأة وسائل التحريض القومي و إشاعة الخوف في أوساط الجمهور –وهي وسائل مجربة استخدمها الليكود دائماً للحصول على أصوات الناخبين– كما لو أنها لم تعد ذات صلة وأنها فقدت تأثيرها. المتضرر الرئيسي كان الليكود القديم الذي انهار. في المقابل أخلت أجواء السلام (الوهمية) حيز الخطاب العام أمام وعي طبقي اجتماعي أو على الأقل أمام مطالب اجتماعية حقيقية بدت فجأة ممكنة وواقعية. وقد ثبت مجدداً أن الهدوء الأمني هو الوسيلة الأفضل لتمهيد الطريق أمام الأجندة الاجتماعية. ومما لاشك فيه أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين انهيار الليكود وبين ارتفاع المطالب الاجتماعية.

في خطاب فوزه خاطب أولمرت محمود عباس (أبومازن) داعياً إياه إلى صنع السلام، وقد وجه أولمرت دعوته هذه بعدما شرح وفصل بأن إسرائيل لا تستطيع التنازل عن أريئيل " و " معاليه أدوميم " و غور الأردن، لكنه أضاف: إذا لم يقبل الفلسطينيون بسلام (كهذا!) سنضطر عندئذٍ للقيام بخطوات مستقلة لنحدد بأنفسنا حدودنا الدائمة.

وبطبيعة الحال فإن أي عاقل يدرك أن الفلسطينيين لا يمكن لهم القبول بهذا الاقتراح بشقيه. لذا فإن عرض السلام المقدم لـ "أبومازن" هو من نوع البلاغة الجوفاء و الخادعة و التي تهدف فقط للوصول بسرعة إلى المرحلة الثانية التي سيتم فيها تعيين حدود الدولة حسب مشيئة ورغبة الإسرائيليين وحدهم. إن مجرد مخاطبة أولمرت لـ "أبومازن"، في الوقت الذي يعرف فيه الجميع أن الحكومة الفلسطينية هي " حكومة حماس " إنما تؤكد في حد ذاتها على الدعوة الفارغة التي وجهها أولمرت، فـ " حماس " توفر الآن ذريعة " غياب الشريك " التي وفرتها لسنوات طوال (لغاية اتفاقية أوسلو) منظمة التحرير الفلسطينية و لاحقاً ياسر عرفات. فهل هناك أحد في العالم يؤمن أنه يمكن تحقيق السلام بين دولتين بينما تقوم إحداهما برسم وتعيين حدود الدولة الأخرى؟! هل يمكن لأحد أن يصدق بأنه يمكن بهذه الطريقة التوصل إلى سلام؟

أولمرت نفسه يعرف ذلك، ولذا تحدث عن "موافقة دولية"، وهو يقصد المعقل الإسرائيلي الثابت، المتمثل طبعاً بالولايات المتحدة الأميركية. وفي الواقع ألمحت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس إلى موافقتها على خطة أولمرت، وفعل الاتحاد الأوروبي الشيء ذاته أيضاً. وكان حزبا "العمل" و "ميرتس" أيدا الخطة توطئة لانضمامها للحكومة ... ولكن ألا ترى هذه الأطراف إن هذه السياسة لا يمكن لها أن تؤدي إلى أية تهدئة، نظراً لأن المعارضة والمقاومة الفلسطينية للإملاءات الإسرائيلية من شأنها أن تتصاعد فقط. هل يمكن التغاضي عن أن تأييد سياسة أولمرت هو تأييد للقتل والجرائم اليومية التي ترتكب في الضفة الغربية؟!

هنا أيضاً أخشى أن بانتظارنا خيبة أمل كبيرة ... بدأت المعركة الاجتماعية بانطلاقة قوية وكبيرة من قبل عمير بيرتس، بل وأظهرت نتائج الانتخابات أنها كانت مثمرة. حزب " العمل " خسر جزءاً من قوته الانتخابية البرجوازية في المدن الكبيرة لكنه كسب أصواتاً جديدة في بلدات التطوير. وقد سُررت بشكل خاص إزاء تصويت عمال ميناء أشدود الذين كفوا عن التصويت لصالح نتنياهو. وفي الواقع كان انهيار الليكود بدرجة كبيرة نتيجة لتصويت احتجاجي إزاء الضائقة والمعاناة التي تسببت بها الحكومات الإسرائيلية لشرائح واسعة في المجتمع. وفيما يتعلق بالمستقبل فإن من الصعب معرفة كيف وبأية طريقة ستقوم الحكومة الإئتلافية برئاسة أولمرت بإجراء تغييرات اجتماعية حقيقية. ولا بد من التأكيد مراراً أن التغيير الاجتماعي لا يتأتى ولا يُعبر عن نفسه بتعيين هذا الشخص أو ذاك وزيراً للمالية، وإنما حين يُصبح مكرساً ضمن نضال اجتماعي راسخ داخل جمهور العمال والمستخدمين في أماكن العمل وفي أوساط الجمهور العريض.

حزب "العمل" لا يستطيع القيام بمثل هذه الحملة. فالمناورة البائسة التي قام بها عمير بيرتس من أجل تشكيل ما وصف على أنه ائتلاف اجتماعي، أشارت أولاً وقبل كل شيء إلى وجهة نظر بيريتس القائلة بأنه يمكن " في هذه الأثناء " تأجيل قضية السلام لصالح القيام بـ " ثورة اجتماعية " بالتعاون مع اليمين. هذه المناورة تشكل دليلاً آخر على انعدام الوعي الاجتماعي الشامل و الجذري. فأية فوائد سيجنيها فقراء البلاد و جمهور العمال و المستخدمين من حكومة على هذه الشاكلة (التي دعا بيرتس إليها)؟!

ثم لا بد من التساؤل بشأن قائمة ممثلي "العمل" الذين انتخبوا للكنيست (الـ ١٧)... فكم عضو كنيست تضم هذه القائمة و مثلها أيضاً قائمة "المتقاعدين"، ممن يولون اهتماماً عالياً للقضية الاجتماعية؟!

في المقابل تضم القائمة وجوهاً معروفة من الفترة التي كان فيها حزب "العمل" شريكاً في جميع القرارات والإجراءات (الاقتصادية) الجائرة بحق الجماهير الفقيرة.

لقد طمس اليسار المأسس المتمثل في حزب "العمل"، رسالته الاجتماعية عندما أطلق شعاره الجديد " نحارب الإرهاب ونقهر

الفقر". هذا الشعار يهدف بالدرجة الأولى التأكيد على أن الحزب لن يخرج عن الإجماع القومي" في الحرب ضد "الإرهاب" ومن ثم طمأنة الجميع بحيث لا يظن أحد أن الحديث يدور هنا عن حزب من الإشتراكيين (هذا إذا كان هناك من لا زال يشك في ذلك).

من جهة أخرى، لعله يجدر التذكير أن هناك طرقاً أخرى للنضال من أجل التغيير السياسي عدا الهرولة إلى الائتلاف والجلوس هناك على مقعد وزير الدفاع –لتنفيذ كل العمل القذر– لمواصلة الاحتلال. فما زال هناك شيء اسمه المعارضة للحكومة وخوض نضال خارج جدران مقرها.

كتلة "ياحد–ميرتس" لم تتبن في الواقع شعار محاربة الإرهاب كشعار رئيسي، لكنها هربت هي الأخرى من الموضوع المركزي وهو: الاحتلال والسلام.

أحزاب المعارضة الحقيقية الوحيدة في حملة الانتخابات الأخيرة كانت الأحزاب العربية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ("حداش"). وقد طرحت الأخيرة خطة شاملة للتغير الإجتماعي والنضال الحازم ضد الاحتلال ومن أجل السلام وحماية حقوق السكان العرب.

مع ذلك شعرت بالأسف لكون "حداش" أيضاً أصيبت قليلاً، في أوساط الجمهور اليهودي، بعدوى تلك الأمزجة والميول العامة، حيث خلطت الألوان لتقدم خلطة جديدة "أحمر–أخضر" وذلك عندما ساوت بين "العدل البيئي" والعدل الاجتماعي. لا أحد يستخف بالعدل البيئي، ولكن هناك أيضاً عدل تعليمي، وعدل مدني وقضائي وغير ذلك.

إنني واثق من أن كتلة "الجبهة" ("حداش") في الكنيست الـ١٧، التي تضم ممثلين جديدين مؤهلين، أحدهما ممثل يهودي، سوف تناضل بحزم، كما في الماضي، ضد الاحتلال ومن أجل القضايا الاجتماعية المختلفة.

المقال مترجم عن العبرية

حالياً في الاسواق

النضال الشرقي
في إسرائيل

مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)